دور أجهزة التمويل المصغر في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر

دراسة تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (سابقا ANSEJ) 2000-2019

The role of microfinance agencies in developing the entrepreneurial activity in Algeria

Study of the experience of the National Agency for Entrepreneurial Support and Development (ANADE) (formerly ANSEJ) 2000-2019

د. **صادق هادي**[1] / أستاذ محاضر ، مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو المغاربي جامعة سطيف 01، الجزائر، sadiq.hadi@univ-setif.dz

د. **مختار عصماني** / أستاذ مساعد ، مخبر السياسات التنموية والاستشراف جامعة البويرة، الجزائر، m.osmani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/19 تاريخ القبول: 2021/06/09 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، مع التركيز بشكل أساسي على تقييم دور "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)" والتي كانت تسمى سابقا "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)" كجهاز فاعل في هذا الإطار، وهذا بالنظر لتضاعف القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني بداية من سنة 2001 جراء ارتفاع إيرادات النفط، وهو ما دفع بالدولة إلى استحداث وتطوير نشاط العديد من أجهزة التمويل المصغر الموجهة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومدى مساهمة هذه الإجراءات والأجهزة في تدعيم دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وترقية روح المقاولاتية لدى الفئات الشبانية

الكلمات المفتاحية: التمويل المصغر، المقاولاتية، النشاط المقاولاتي، الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية.

تصنيف JEL: L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

This study aims to clarify about the reality of entrepreneurial activity in Algeria since the beginning of the new millennium, as well as the role of the National Agency for Assistance and Development of Entrepreneurship (ANADE) or (EX - ANSEJ) in this context, and this in view of the doubling the financing capabilities of the national economy starting form the years 2001 due to the increase in oil revenue, which prompted the state to create and develop the activity of many micro finances agencies aimed to support the owners of small and medium enterprise and the contribution of these measures and agencies in sheathing the role of private sector in economic development and promoting the entrepreneurial spirit among the youth..

Keywords: *microfinance, entrepreneurship, entrepreneurial activity, National Agency for Assistance and Development of Entrepreneurship*

Jel Classification Codes: *L53 ; L78 ; M00.*

[1] المؤلف المرسل: صادق هادي، الإيميل: **hadisadek19@gmail.com**

I. تمهيد:

لقد أدى فشل مختلف السياسات التنموية المتبعة من طرف الجزائر خلال فترة الثمانينات والتسعينات كبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وما نتج عنها من ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم ظاهرة الفقر، وتدني مستوى معيشة الفئات الهشة والضعيفة، إلى اعتماد سياسات وإستراتيجيات جديدة ومختلفة لمعالجة الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظروف، خاصة ما تعلق منها بتنشيط الاستثمار الخاص ودعم المقاولاتية الشبانية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دورا أكثر أهمية في العملية التنموية

وفي ظل تراجع الجدارة المالية للأفراد في المجتمع الجزائري، وذلك لعدم قدرة الكثير منهم على توفير الضمانات الكافية للحصول على التمويل البنكي لتمويل مختلف نشاطاتهم الاقتصادية أو لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، فقد كان من الضروري البحث عن سبل جديدة للتمويل تتوافق مع هذه الظروف المالية والاقتصادية والمجتمعية التي أصبحت تميز المجتمع الجزائري، لذا بادرت السلطات في الجزائر إلى محاولة استحداث آليات وأجهزة جديدة ومقبولة تضمن توفير التمويل الذي يخدم الطبقات الهشة والفقيرة في المجتمع ذات القدرات التمويلية المحدودة، ومن أهم هذه أجهزة نجد مختلف أجهزة التمويل المصغر.

وفي هذا السياق يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE) الذي كان يعرف سابقا بجهاز (ANSEJ) الذي تأسس سنة 1996، واحدا من أهم أجهزة مرافقة ودعم المشاريع المقاولاتية الشبانية من خلال دوره الكبير في توفير الدعم المالي والتقني للمشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة، التي تهدف لخلق مناصب الشغل ومكافحة البطالة والحد من الفقر، والمساهمة في التنمية الوطنية؛ وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر منذ بداية الألفية الجديدة، وكذا دور جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE) أو (ANSEJ) سابقا في هذا الإطار، وهذا نظرا للفرص الكبيرة التي أُتيحت للاقتصاد الوطني في هذه الفترة، خاصة ما تعلق بالقدرات التمويلية.

I.1 إشكالية البحث: على ضوء ما تقدم يمكن صياغة إشكالية هذا البحث على النحو التالي: ما هو دور أجهزة التمويل المصغر في الجزائر في تطوير النشاط المقاولاتي خلال الفترة 2000-2019 قياسا بتجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANAD (ANSEJ سابقا)؟

I.2 فرضيات البحث: يرتكز بحثنا هذا على اختبار الفرضية التالية: لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية كجهاز من أجهزة التمويل المصغر دورا مهما في تطوير النشاط المقاولاتي في الجزائر منذ إنشائها سنة 1996، وقد تأكد هذا الدور بشكل كبير منذ سنة 2001؟

I.3 أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- متابعة تطور النشاط المقاولاتي في الجزائر على امتداد فترة الدراسة 2000-2019؛
- إبراز دور ومساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE (ANSEJ سابقا) في تطوير النشاط المقاولاتي؛

I.4 أهمية البحث: يكتسي موضوع البحث أهمية كبيرة تنبع بشكل أساسي من الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه مختلف أجهزة دعم ومرافقة المشروعات المقاولاتية الصغيرة في تطوير الاستثمار، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية خاصة مشروعات القطاع الخاص، وذلك من خلال البحث في دور أحد أهم الأجهزة

المستحدثة في الجزائر لهذا الغرض وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE والتي كانت تسمى سابقا بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ.

II- التمويل المصغر في الجزائر والأجهزة المرتبطة به

نظرا للتطور الخطير الذي عرفته معدلات البطالة في الجزائر مع نهاية القرن الماضي، فقد انتهجت الجزائر أسلوب التمويل المصغر ضمن سياسة التشغيل الجديدة مع مطلع الألفية الجديدة، وهذا باعتباره آلية من الآليات المساعدة على استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة، وكللت جهود تفعيل هذا النوع بوضع مختلف قواعده وأسسه من خلال استحداث الأجهزة والنصوص التشريعية والقانونية الكفيلة بتطبيق وإنجاح هذا النوع من التمويل، لتحقيق الأهداف المنشودة من ورائه، وفي هذا المحور سنتطرق إلى مختلف الجوانب المرتبطة بالتمويل المصغر في الجزائر وكذا مختلف الأجهزة ذات الصلة به.

II- 1- التمويل المصغر في الجزائر

يتناول هذا الجزء من الدراسة واقع صناعة التمويل المصغر في الجزائر، والذي نحاول فيه تشريح واقع هذه الصناعة باعتبارها من الأدوات المعتمدة من طرف السلطات الرسمية لمحاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، على غرار باقي دول العالم، وذلك من خلال التطرق لتعريف التمويل المصغر حسب المشرع الجزائري، وكذا مختلف التشريعات والقوانين التي تنظم هذا النشاط، ومختلف الأطراف المتدخلة في عملية صناعة التمويل المصغر.

II- 2- تعريف التمويل المصغر في الجزائر

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل المصغر والقرض المصغر، إلاَّ أنَّ كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل المصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة، (والمؤسسات المصغرة في الجزائر هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 10عمال) أنظر الجدول رقم1، ويمكن أن يشمل ذلك قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية، منتجات الادخار، منتجات التأمين المصغر، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات مصغرة.

يستخدم مصطلح التمويل أو الائتمان المصغر في الجزائر في ما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال متناهية الصغر ومكافحة البطالة (الفقراء، 2006، صفحة 9)، ويشمل التمويل المصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، وكذلك توفيرها لمنشآت الأعمال التي تشغل أقل من 10 عمال، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية، بل وحتى التأمين أيضا.

وطبقا للمرسوم التنفيذي قم 04-13 المؤرخ في 2004/01/22، فإن "القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تسدده على مرحلة قصيرة ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04-13، 2004/06/22، صفحة 3).

وعموما فإن القرض المصغر هو "سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده خلال مرحلة قصيرة"، ويمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين، ويوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، لشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة (محسن، 2013، صفحة 3).

جدول رقم(1): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المشروع	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا(مصغرة)
عدد العمال	250 -50	49-10	9-1
رقم الأعمال(دج)	400 مليون- 4 مليار	400 مليون	40 مليون
الحصيلة السنوية(دج)	200 مليون- 1 مليار	200 مليون	20 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد2، بتاريخ 11يناير 2017، ص ص5-6.

II- 3 - نشأة التمويل المصغر في الجزائر

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999، حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15000نشاط في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يعرف _ في صيغته السابقة _ النجاح الذي كانت تأمله السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنشاء المشاريع ومتابعة إنجازها.

تميز القرض المصغر في الجزائر آنذاك بمنح قروض صغيرة (تتراوح قيمتها ما بين 50000دج و 35000 دج) يتم تسديدها في غضون فترة تمتد من 12إلى 60 شهرا لأجل شراء عتاد صغير، ووسائل أخرى لإنشاء نشاط مصغر ذاتي، وقد كان يرمي هذا القرض المصغر إلى ترقية العمل الحر (الذاتي) لاسيما العمل المنزلي والحرف الصغيرة، فهو يخص الشرائح السكانية المحرومة التي تعيش في ظروف صعبة، سواء في الأوساط الحضرية أو الريفية، فضلا على أن هذا القرض كان موجها للقطاع الموازي، حيث تميز بقدرته على امتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية، أما تمويل القروض فقد كانت تتكفل به البنوك بمساعدة خزينة الدولة، وكانت الامتيازات الممنوحة للمستفيدين مقتصرة على تخفيض نسبة الفائدة (يتكفل المستفيدون بنسبة 2 % فقط) فضلا عن الضمان ضد مخاطر عدم التسديد .

وقد لقي تطبيق برنامج القرض المصغر حينها عدة صعوبات وعراقيل أهمها (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2020):

- ✓ كانت مرافقة طالبي القروض المصغرة على المستوى المحلي ضعيفة وغير مضمونة؛
- ✓ عدد غير كاف من المستخدمين مع النقص في التكوين؛
- ✓ مرافقة المشاريع الممولة غير كافية أيضا؛
- ✓ تصور المستفيدين ونظرتهم إلى هذا القرض المصغر على أنه هبة؛
- ✓ ضعف الإمكانيات البشرية، التقنية والمادية لمستخدمي جهاز القرض المصغر؛
- ✓ غياب وعدم إشراك الحركة الجمعوية في هذا الجهاز.

وقد تم تنظيم ملتقى دولي في نهاية شهر ديسمبر 2002 حول التجربة الجزائرية في مجال القرض المصغر لأجل حصر مواطن الخلل والدفع بعجلة جهاز القرض المصغر، ليخرج بعدها الملتقى الدولي بالتوصيات التالية (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2020):

- ✓ إدماج القرض المصغر ضمن إستراتجية التنمية المحلية بدعم مؤسساتي؛
- ✓ تعزيز العمل التنسيقي على المستوى المحلي؛
- ✓ إنشاء مؤسسات متخصصة في هذا الإطار؛
- ✓ تعديل الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بالجمعيات ومجلس القرض والنقد؛
- ✓ تنظيم دورات تكوينية تتوافق ومهام المستخدمين المكلفين بالمرافقة؛
- ✓ تأسيس جمعيات قصد إعداد خطة عمل لهذه المرافقة؛

II- 4- الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر هناك عدة برامج حكومية تم تأسيسها في إطار سعي الحكومة لمكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات المصغرة والصغيرة، وأهمها هي كالتالي:

II- 4-1 برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات؛ وقد أصبحت هذه الوكالة تحمل تسمية "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها (الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 20-329، 2020).

II- 4-2 برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC: منذ تاريخ إنشائه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (ص.و.ت.ب) في مساره عّدة مراحل مخصصّة للتكفل بالمهام الجديدة المخوّلة من طرف السلطات العمومية. وابتداء من سنة 2010، سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة الفئة الاجتماعية التي يتراوح عمرها ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة الالتحاق بالجهاز، بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05)ملايين دج، وكذا إمكانية توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين LA) CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE CHOMAGE, 2020).

II- 4-3 برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM): أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي(YAGOUB MAROUA, 24-24 avril 2018) ، ووفقا لهذا المرسوم فإن الوكالة توضع تحت سلطة الوزير الأول، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطاتها.

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ مرافقة المستفيدين من الدعم في تنفيذ مشاريعهم وتقديم الاستشارة المناسبة لهم؛

- ✓ مساعدة المستفيدين من دعم الوكالة وعند الحاجة لدى مختلف الهيئات والمؤسسات المتدخلة في تنفيذ مشاريع هؤلاء المستفيدين وعلى رأسهم البنوك والمؤسسات المالية.

II- 4-4 البنوك العمومية: بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة مرغمة على ذلك من طرف الدولة في الكثير من الأحيان– لأن هذه المشروعات ذات مخاطر عالية ولا تملك ضمانات كافية - أو بدافع مجاراة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها، وذلك في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين البرامج الحكومية الهادفة إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر مثل برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبرامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها.

II- 4-5 مؤسسة بريد الجزائر: تعتبر مؤسسة البريد الجزائري الشبكة المالية الرائدة في الجزائر، حيث تمتلك شبكة واسعة من الفروع تمتد في جميع مناطق الوطن من أجل تقديم خدماتها المالية، وقد أنشأت المؤسسة في السنوات الأخيرة نظاما لإدارة الحسابات على شبكة الانترنت، كما قامت كذلك بالاستثمار في مجال البطاقات الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي.

وقد أنشئت مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية في 14جانفي 2002 بموجب الأمر التنفيذي رقم 2002-43، وهي نتاج إعادة هيكلة وزارة البريد والاتصالات، وذلك عقب صدور القانون رقم 03-2000 في 05 أوت من سنة 2000، ويعني إنشاء مؤسسة بريد الجزائر كمؤسسة حكومية أنها أضحت منفصلة عضويا ووظيفياً عن وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تمثل السلطة الرقابية عليها، كما يعني ذلك ضرورة أن يكون لدى مؤسسة بريد الجزائر القدرة على التمويل الذاتي بشكل كامل.

ورغم أنَّ القانون رقم 03-2000لم يمنح لمؤسسة بريد الجزائر صلاحية تقديم القروض لعملائها إلاَّ أنه يجوز لها أن تتيح شبكة فروعها للبنوك أو شركات التمويل للعمل من خلالها، مثلما هو الحال بالنسبة لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، كما تجدر الإشارة إلى أنَّ مؤسسة بريد الجزائر تقوم بدور كبير في مجال خدمات تحويل الأموال في الجزائر، سواء من خلال قيامها بذلك بشكل مباشر، أو من خلال عملها مع بعض الجهات الدولية كشركة ويسترن يونيون (إبراهيم، 2018، صفحة 135).

II- 4- 6 التمويل في إطار صندوق الزكاة: صندوق الزكاة هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية تم إنشاؤه سنة 2003، يعمل تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ثم يقوم أيضاً بتوزيعها على مصارفها الشرعية عبر الفروع نفسها.

ولا يتم صرف أموال الزكاة إلا من خلال محضر مداولات نهائية تقوم بإعداده لجان ولائية مختصة، وتشمل هذه المحاضر قائمة اسمية بأسماء المستحقين تُضبط في الهيئات الاستشارية القاعدية والولائية بالتنسيق مع الجهات المختصة (الدينية).

إضافة إلى الدور الأساسي الذي يقوم به صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة وصرفها على مصارفها الشرعية، خاصة منهم الفقراء والمساكين، فإنه يقوم أيضا بتمويل المشاريع المصغرة للشباب بصيغة القرض الحسن، وهذا بغية تفعيل دور الصندوق في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وتعتبر تمويلات صندوق الزكاة الجزائري أقرب البرامج الموجودة حاليا في الجزائر لبرامج التمويل الإسلامي الأصغر (حريزي، 2014/2013، صفحة 126).

وفي الأخير فإنَّ الملاحظ مما سبق هو عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث تخضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر الجهة المهيمنة على قطاع التمويل المصغر في الجزائر كما سنرى لاحقاً لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أنَّ صندوق الزكاة يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري كباقي البنوك العمومية لسلطة بنك الجزائر كذلك، وفي المقابل نجد أنَّ مؤسسة بريد الجزائر تخضع لسلطة وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في حين أنَّ الجمعيات غير الحكومية تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني. وهذا الأمر من شأنه أن يشتت الجهود الرامية إلى تطوير صناعة التمويل الأصغر في الجزائر، وتطوير دورها في الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الفئات الهشة وتنمية دخولهم.

II- 5- الإطار القانوني لمؤسسات التمويل المصغر:

يوضح الأمر رقم 11_03 (الشعبية، الأمر رقم 03-11 المتعلق بتنظيم النقد والقرض، 1990/04/14) للنقد والقرض بشأن اللوائح التنظيمية للقطاع المصرفي الإطار التنظيمي للأعمال المصرفية (المدخرات والقروض ووسائل الدفع)، وتسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة يكون الغرض منها توفير التمويل اللازم للمشروعات المصغرة، منها شركات مساهمة وجمعيات لا تهدف إلى الربح، وجمعيات تعاونية، ويمكن الحصول على أنواع عديدة من التراخيص حيث تجيز القوانين الحلول التالية بدرجات متفاوتة (الفقراء، 2006، صفحة 17):

- ✓ ممارسة أنشطة الأعمال من خلال بنك أو شركة تمويل؛
- ✓ ممارسة أنشطة الأعمال من خلال منظمة غير حكومية محلية لا تخضع للوائح التنظيمية؛
- ✓ ممارسة أنشطة الأعمال من خلال نظام مالي تعاوني.

II- 5- 1- ممارسة أنشطة الأعمال من خلال مؤسسة ائتمان: تعتبر البنوك وشركات التمويل من مؤسسات الائتمان، وعادة ما تنشأ هذه المؤسسات كشركات مساهمة مسجلة في البورصة الجزائرية، حيث لا توجد عقبات أمام ملكية الأجانب لمؤسسات الائتمان، وفي الواقع فغن بعضها الآن شركات تابعة مملوكة بالكامل لبنوك عالمية، هذا وإن كانت الحكومة قد احتفظت بحق الاعتراض على الملكية الأجنبية بموجب الفقرة الثانية من المادة 83 من الأمر رقم 11-03 التي تنص على أنه يجوز الترخيص للملكية الأجنبية للبنوك وشركات التمويل التي تأسست في الجزائر، ويتم الترخيص لأي بنك تجاري بإجراء جميع المعاملات المصرفية، بما في ذلك تلقي الودائع، ومنح القروض (ومنها أعمال الرهونات، التأجير التمويلي، والقروض الشخصية)، وإدارة وسائل الدفع. وتمت زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 2.5 مليار دينار جزائري، كما يرخص لشركة التمويل إجراء جميع المعاملات المصرفية، باستثناء تلقي الودائع من الجمهور، وإدارة وسائل الدفع، وتمت زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التمويل إلى 500 مليون دج.

II- 5- 2- ممارسة النشاط عن طريق منظمة جزائرية غير حكومية: يستبعد الأمر رقم (11-03) "الهيئات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية"، من تصنيف مؤسسات ائتمان، ويسمح هذا الحكم للمنظمات غير الحكومية الجزائرية بالدخول في أنشطة الإقراض لأعضائها دون الخضوع للرقابة المصرفية، لكن هناك بعض القيود الواردة فيه يمكن أن تعيد نمو نشاط التمويل لمنشآت الأعمال بالغة الصغر باستخدام هذه الهياكل، فتمويل

أنشطتها لا يمكن توصيفه كغرض اجتماعي. هذا ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض من الأموال الخاصة لهذه الهيئات أنه ليس بمقدورها الاقتراض، أما الشروط التفضيلية فيقصد بها معدلات الفائدة المنخفضة، ولا تحد هذه الشروط من تطوير مؤسسات التمويل الأصغر التعاونية، حيث أنها أصبحت واضحة بعد أقل من عشر سنوات من إقامتها، وهناك حلول مؤسسية أخرى متاحة بموجب أحكام الأمر رقم 11-03 (شركات التمويل)، أو بموجب تشريع جديد عن الاتحادات الائتمانية، لكن ينبغي إخضاعها لرقابة السلطات النقدية، ويجب إجراء تعديلات تنظيمية لاجتذاب مصادر جديدة لإعادة التمويل، فيمكن بذلك مواصلة التوسع في حافظة القروض.

II- 5- 3- ممارسة أنشطة الأعمال من خلال النظام المالي التعاوني: بوسع أي نظام مالي تعاوني أن يختار واحدة من بين مجموعتين من اللوائح التنظيمية: المجموعة التي يجري إعداد مسودتها حاليا للاتحادات الائتمانية أو الأخرى السارية بموجب أحكام الأمر 11-03.

وكانت المادة 81 من قانون الميزانية لسنة 2006 (الشعبية، قانون المالية 2006، 2005، صفحة 29) قد أدخلت مفهوم الاتحادات الائتمانية في القانون الجزائري كما يلي: "يجوز إقامة مؤسسة تعاونية لها وضعية خاصة باسم اتحاد ائتماني لغرض تحصيل وجمع الأموال ومنح القروض لأعضائها فحسب، وتحدد السلطة النقدية الإجراءات اللازمة لإقامة هذه المؤسسات وقواعد الإدارة والمراجعة التي يعمل بها".

كما أن مجلس النقد والقرض له أيضا الحق عن طريق التقييد الجزئي لأحكام القانون في الموافقة على تحويل بنك تعاوني أو شركة تمويل تعاونية إلى شركة مساهمة (المادة 83 مكرر من الأمر 11-03 من قانون النقد والقرض)، وتخضع هذه المؤسسات المرخص لها للوائح المصرفية تماما كما هو الوضع فيما يتعلق بالبنوك وشركات التمويل التي تأسست كشركات مساهمة، لكن المجلس لم يمنح مثل هذا الاستثناء الذي لا يزال افتراضيا وقد يكون من الصعب تنفيذه من الناحية الفنية.

III- المقاولاتية وأهميتها في التنمية الاقتصادية:

تشكل المقاولات عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي للدول، إذ تعتبر في كثير من البلدان المكان المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد ككل، كما تنتج في دول أخرى الحصة الكبرى من القيمة المضافة، التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي؛ ونظرا لهذه الأهمية، ما فتئت مختلف الدول تبذل جهودا كبيرة لتشجيع إنشاء هذه المقاولات وجعلها رافدا لتنويع الاقتصاد من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي والتشغيل من جهة ثانية، فهناك من الدول من نجحت في ذلك لأنها فهمت العوامل الحقيقية المساعدة على إنشاء هذه المقاولات ونجاح استمرارها وتطورها، وهناك دول أخرى كانت أقل نجاحا أو فشلت تماما بسبب إهمالها لهذه العوامل أو قصرت في الاعتناء بها.

III- 1- مفهوم المقاولاتية:

المقاولة عبارة عن السيرورة التي تبدأ بفكرة وتنتهي بعرض منتوج جديد ذو قيمة في السوق، وبين الاثنين المغامرة والتنسيق بين مختلف الموارد المتوفرة، وخوض كافة المخاطر المترتبة عن هذه العملية، وبما أن السيرورة هي التجديد، سواء على مستوى المنتوج المادي أو الفكري (في الطرق والمناهج ... ..)، أو اكتشاف موارد جديدة، فالمقاولة تنطوي إذن على مبدأ الإبداع (سفيان، 2015/2014، صفحة 34).

كما تعرف على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة فيمكن أن يكون في شكل إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يعبر عن تطوير مؤسسة قائمة

بذاتها، إذ إنه عمل اجتماعي بحت على حد قول Marcel MAUSS، أما FAYOLLE فقد حددها على أنها حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، ولها خصائص تتصف بعدم اليقين، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة متميزة بتقبل التغيير والأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي. أما بالنسبة للإنجلوساكسون وخاصة الأمريكيين فقد استعملوا المصطلح منذ سنوات التسعينات، إذ نجد أن البروفيسور Howard STEVENSON بجامعة Harvard يوضح بأن: "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يتضمن التعرف على فرص الأعمال من طرف الأفراد أو المنظمات ومتابعتها وتجسيدها" (الباي، 2015/2014، صفحة 15) .

إذن فالمقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، بهدف إنشاء ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، و التعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها، و تجسيدها على أرض الواقع، ومهما كان المعنى الذي أُعطي للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية: إنشاء مؤسسة، روح المقاولة، والمقاول (سفيان، 2015/2014، صفحة 36).

والمقاول حسب Say وCantillon هو شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة، ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بأنه: "الشخص الذي يشتري (أو يستأجر) بسعر أكيد لبيع (أو ينتج) بسعر غير أكيد"، أما بالنسبة لـ Say فالأمر الذي يميز المقاول وخاصة الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، حيث فرَّق بين كل من العالم الذي يدرس قوانين الطبيعية ويقوم بإجراء البحوث، المقاول ، والعامل الذي يعمل لحسابهما (علي ا.، 2015/2014، صفحة 4).

كما يعد السلوك المقاولاتي أو الفعل المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للمقاول، فخلق المؤسسة يتطلب شخص (أو أشخاص) لهم رد فعل إيجابي اتجاه الأخطار وقبولها والتوجه نحو الفرص واستغلالها، وكذلك قدرات على المبادرة وعلى حل المشاكل ... الخ. وفي إطار ربطه بين بروز المقاول وروح المبادرة يشير Héléne VERIN إلى أن تطور التحليل الاقتصادي بما فيه شبكة المفاهيم سمح بظهور شكل جديد للرجل الاجتماعي، فهو يبادر حسب عقلانية غاياته ويصبح بذلك مقاولا.

كما أن مفهوم المقاول اليوم لم يعد حكرا على رجل الأعمال فقط، فقد أصبح يُوظف للدلالة على أنشطة أشخاص وأفراد في ميادين أخرى غير الأعمال، مثل الميادين العلمية، الثقافية، والفنية... الخ، فمثلا الباحث الذي يملك روح مقاولاتية ليس بالضرورة شخص يسعى لخلق مؤسسة جديدة، لكنه شخص يأخذ بالمخاطر ويبرهن على مبادراته في عمله أو داخل مخبره مثلا (سفيان، 2015/2014، صفحة 36).

III- 2- الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية: نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في حالات مختلفة، ولأنها أصبحت مجالا مهما للبحث، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها، بل هناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة. وقد تم تعريف المقاولاتية استنادا إلى ثلاثة مدارس رئيسية (علي ا.، 2015/2014، الصفحات 11-13).

III- 2- 1- المقاولاتية كظاهرة تنظيمية: هذا الاتجاه والذي يتزعمه Gartner يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة. فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من

معلومات، موارد مالية، وبشرية. ...، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

III- 2- 2- التعريف على أساس الفرص واستغلالها: يعرفShane and Venkataraman المقاولاتية على أنها "عملية اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، أو عمليات إنتاجية، أو استراتيجيات، أو أشكال تنظيمية، أو أسواق جديدة للمنتجات، أو مدخلات لم تكن موجودة ".

III- 2- 3- الازدواجية بين الثنائية الفرد- القيمة: يترأس هذا الاتجاه Bruyat وتتمحور المقاولاتية حول " دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد وخلق القيمة في ديناميكية من التغيير الإبداعي، وينطلق النموذج من منظورين، الأول من الفرد ويعتبره الشرط الضروري لخلق القيمة، أما المنظور الثاني فيعتبر أن خلق القيمة تؤدي إلى جعل الفرد مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه، وتحتل القيمة مكانة كبيرة في حياته، كما أنها تؤثر عليه وهي قادرة على تغيير صفاته وقيمه ومواقفه".

يمكن من خلال المقاربات الثلاثة تعريف المقاولاتية بأنها تعني عملية الاستحداث أو البدء في إنشاء مؤسسة جديدة من خلال اكتشاف واستغلال الفرص المتاحة في السوق بهدف تقديم قيمة معينة.

III- 3- مقومات الفكر المقاولاتي:

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين:

III- 3- 1- مقومات شخصية:

وتتضمن الحاجة إلى الانجاز، أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتميز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية، وتشمل المقومات الذاتية عادة: الثقة بالنفس، الرؤية المستقبلية، التضحية والمثابرة، الرغبة في الاستقلالية، المهارات الفكرية والتفاعلية والتحليلية.

III- 3- 2- المقومات البيئية: وتشتمل على ما يلي:

أ- **المحيط الاجتماعي:** يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة من جهة، ودرجة تأثيره على المقاول وقراراته من جهة أخرى، ويتضمن هذا المحيط بالنسبة للمجتمع الجزائري كل من الأسرة، المدرسة، الدين، العادات والتقاليد (سفيان، 2015/2014، الصفحات 76-77).

ب- **الجهات الداعمة:** نظرا لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلا في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة، فإن هذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في الدفع من كثافة المقاولاتية، ولعل من أهم هيئات الدعم المتوفرة على المستوى الوطني في الوقت الراهن لدينا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الظنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وهذه الأجهزة هي مؤسسات عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة أو مشروع إنشاء مؤسسة. يستفيد الشباب من:

- ✓ مساعدة مجانية (استقبال إعلام مرافقه تكوين).
- ✓ امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال).
- ✓ الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

ج- **الجامعة والتعليم:** يعتبر التعليم بصفة عامة، والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دورا هاما في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

وتعتبر تجربة دور المقاولاتية على مستوى الجامعات الجزائرية خطوة مهمة في هذا الإطار، فهي تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الطلبة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة (علي ت.، صفحة 14).

III- 4- دور المقاولاتية في التمنية الاقتصادية والاجتماعية: إن استحداث منظمات الأعمال يهدف بشكل أساسي إلى استغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي العاملة المنتجة، للمساهمة في التنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة، وكذا تدريب المقاول على الاعتماد على الذات في خلق الدخل، بما يُخرجه من دائرة العوز والانتظار.

III- 4-1- الدور الاقتصادي للمقاولاتية: يمكن بشكل كبير لمنظمات الأعمال المستحدثة أن تساهم في عملية التنمية، والرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية الوطنية في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الأدوار التالية التي تقوم بها (علي ا.، 2015/2014، الصفحات 39-48):

- ✓ زيادة الناتج المحلي والرفع من الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي؛
- ✓ تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات من خلال اشتمالها لمختلف فروع ومجالات النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تدعيم التنمية الإقليمية والجهوية؛
- ✓ تكوين الكوادر الفنية والإدارية؛
- ✓ المساهمة في جذب وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار.

في تحقيق من خلال قدرتها الكبيرة على تعبئة المدخرات الفردية وإعادة استثمارها بالشكل الذي يوسع السوق المحلي، ويضمن إنتاج بعض السلع التي يصعب الحصول عليها، كما تساعد في إعداد الكوادر الفنية، وتنمية الصادرات وتنويعها، وبناء قطاع صناعي متوازن ومتنوع يخدم الاقتصاد الوطني، ويساهم في دعم التنمية المحلية.

III- 4-2- الدور الاجتماعي للمقاولاتية: بالإضافة إلى مجموعة الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها المقاولاتية، فيمكننا أن نحصي لها مجموعة من الأدوار ذات الطابع الاجتماعي، ومن بين أهمها ما يلي:

- ✓ زيادة التشغيل والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة؛
- ✓ المساهمة في تحقيق التوزيع العادل للدخول والثروات؛
- ✓ مكافحة الفقر وتحسين مستوى رفاهية ومعيشة الأفراد؛
- ✓ تطوير وتعزيز روح المبادرة والإقدام لدى الأفراد.

IV- تطور النشاط المقاولاتي في الجزائر خلال الفترة 2001 -2019

IV-1- مراحل تطور الإطار التشريعي والاختيارات الاقتصادية في مجال المقاولاتية:

لقد اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية، واختارت المؤسسة العمومية أداة لتنفيذ هذا النموذج.

والذي يهدف بشكل أساسي إلى بناء قاعدة صناعية عصرية، قادرة على تحقيق الإقلاع الاقتصادي وخلق مناصب شغل وتحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الوطن وتوقيف النزوح الريفي، وفي هذا الصدد قامت الدولة بإنشاء حوالي عشرين شركة وطنية تنشط في القطاع الصناعي خلال فترة السبعينات، كما قامت أيضا في نفس الإطار القانوني بإنشاء عدة مؤسسات تنشط في قطاعات الفلاحة، التجارة، النقل، الأشغال العمومية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى ليصل بذلك عدد هذه المؤسسات العمومية في بداية الثمانينات إلى 150 مؤسسة عمومية تتضمن حوالي 1000 وحدة لإنتاج السلع والخدمات(Mohamed Arezki Isli, p. 52) .

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الدولة اهتمت في نفس الوقت، بتخصيص جزء من استثماراتها من اجل إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة، ذات طابع محلي، تخضع لإشراف الجماعات المحلية المتمثلة في البلديات، والولايات أو ما يعرف بالمؤسسات العمومية المحلية، هذه المؤسسات لم تكن تتمتع بالاستقلالية في أداء نشاطها الاقتصادي، بل كانت تابعة للمؤسسات العمومية الكبيرة، ومكملة لنشاطها، انتشرت في مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، بناء أشغال عمومية، تجارة، نقل، سياحة وقطاعات أخرى (علي ا.، 2015/2014، صفحة 53).

إلا أن النتائج المحققة جراء إتباع هذه السياسة لم تكن في المستوى المطلوب، فلم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج إيجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية، لذلك عمدت السلطات مع بداية الثمانينات بإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبالأخص سير المؤسسة العمومية عن طريق إعادة هيكلتها ومنحها استقلاليتها؛ حيث قامت السلطات المركزية بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1980 والذي تقرر من خلاله إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في مؤسسات كبرى، وتقرر تقسيمها إلى عدد من المؤسسات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة. كما قامت بحل مشكلة الديون بما سمي بإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية حتى تنطلق في نشاطها على أسس مالية سليمة، وتحملت الخزينة العمومية سدّ الديون التي كانت تربط المؤسسات ببعضها البعض.

وبعد تصفية هذه الأعباء، كانت الظروف مواتية للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988 وجاء هذا التوجه بغرض تجسيد انسحاب الدولة من التسيير المباشر للأنشطة الإنتاجية، مع ضمان المحافظة على القطاع العمومي وتحسين مردوديته، من خلال معالجة قضية ملكية الدولة للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن تنظيمها، وضرورة تحريرها من طرق التسيير المركزية التي أخرجت المؤسسات الوطنية عن مسارها كوحدة اقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح.

وقصد الخروج من هذه الأزمة، شرعت الجزائر في تبني سياسة إصلاحية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية مع بداية التسعينات، تهدف إلى تحقيق التحرير التدريجي للاقتصاد وإعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص من خلال توفير الإطار القانوني والتشريعي لنموه وتطوره (صالحي، 2004، صفحة 172)، وذلك سعيا منها لتوفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور النشاط المقاولاتي متمثلا في تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها مؤسسات القطاع الخاص، وعليه فقد قامت الجزائر بالعمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية وتدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار، حيث تم إصدار العديد من القوانين التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وكان أولى هذه القوانين قانون النقد والقرض لسنة 1990يهدف إلى تقديم تسهيلات ائتمانية للمؤسسات الاقتصادية وجعل البنوك في خدمتها، كما تم سنة 1993 إنشاء وزارة مكلفة

بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بإعداد إستراتيجية متوسطة وطويلة المدى لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وترقيتها، كما تم في نفس السنة إصدار قانون الاستثمار سنة والذي منح امتيازات جديدة ومتنوعة للقطاع الخاص (الشعبية، قانون الاستثمار، 10 أكتوبر 1993).

كما تضمنت عملية تطوير نشاط القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة التسعينات والألفية الجديدة إصدار مجموعة من التشريعات التي تصب في هذا الإطار، ولعل أهمها (علي ا.، 2015/2014، الصفحات 63-64):

- ✓ وضع الإطار القانوني للخوصصة سنة 1995، من خلال إصدار الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، والصادر في الجريدة الرسمية، العدد 48، بتاريخ 03 سبتمبر 1995، والذي يهدف الارتقاء بالمؤسسة الخاصة، وخاصة تلك التي تكون في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد سمح القانون بخصخصة المؤسسات الفاشلة والعاجزة على الاستمرار في النشاط، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا. كما تم خلال هذه المرحلة تهيئة المناخ الاقتصادي الذي ينمو ويتطور ضمنه القطاع الخاص.
- ✓ تحسين مناخ الاستثمار والتأكيد على أهمية القطاع الخاص: يتضح ذلك من خلال:
  - إحلال الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 مع إدخال اللامركزية في نشاطها بإنشاء مكاتب محلية؛
  - إنشاء المجلس الوطني للاستثمار؛
  - الإشارة ضمن برامج الحكومة لفعالية القطاع الخاص في التشغيل وإمكانيات النمو وتواجد ثروات معتبرة لم يتم استغلالها بعد؛
  - تأكيد خبراء المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في مختلف التقارير على ضرورة دعم القطاع الخاص لتفعيل دوره في التنمية.
- ✓ إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة2001 والذي يعتبر نقطة تحول حاسمة في مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقبله كان تطور المؤسسات مرتبط بغياب إطار تنظيمي وتشريعي فعال يسمح بتحديد دقيق لمؤسسات القطاع إلى أن تم صدور القانون الذي شكل الانطلاقة الفعلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بوضعه تعريف دقيق لها تحديده لتدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

IV-2- تطور إنشاء المؤسسات الاقتصادية في الجزائر:

تظهر مجمل الإحصائيات المتوفرة حول تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعبر بشكل كبير عن نجاح السياسات المتبعة من طرف الجزائر في مجال تطوير المقاولاتية، وإعطاء دفع جديد للقطاع الخاص تطورا ملحوظا في عدد هذه المؤسسات بداية من سنة 2001، أي منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، والذي سمح بشكل أساسي بإدخال تعديلات جديدة تسمح بترقية

الاستثمارات في هذا القطاع، وتذليل مختلف الصعوبات التي تواجه المقاولاتية، والجدول الموالي يوضح تطور تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة 2001-2019.

جدول2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2005-2019

طبيعة المؤسسات	2001	2003	2005	2007	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	893 179	949 207	842 245	946 293	455 398	815 478	658 737	711 275
المؤسسات العامة	778	778	874	666	591	557	572	557
الصناعة التقليدية	677 64	850 79	072 96	347 116	505 131	135 623	146 881	160 764
المجموع	348 245	577 288	342 788	410 959	587 494	619 072	659 309	711 832
طبيعة المؤسسات	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
المؤسسات الخاصة	804 232	851 511	934 037	1 022 231	1 074 236	1 141 602	1 193 096	/
المؤسسات العامة	545	542	532	390	267	261	243	/
الصناعة التقليدية	175 676	194 562	217 142	235 242	**242 322**	260 652	274 554	/
المجموع	804 777	852 053	934 569	1022621	**1 074 503**	**1 141 863**	**1 193 339**	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من النشريات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم لعدة سنوات

تبين الأرقام والواردة في الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرف تطورا محسوسا منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2019، حيث انتقل من 348245 مؤسسة عام 2001 إلى 1193339 مؤسسة سنة 2019 (Ministére de L'industie et de Mines)، ومن جهة أخرى تبين الأرقام أن القطاع الخاص كان له النصيب الأكبر من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان يمتلك منها 179893 مؤسسة عام 2001، أي ما نسبته 51.65% من إجمالي المؤسسات، ليرتفع عددها في نهاية الفترة إلى 1193096 مؤسسة، وهو ما يمثل أكثر من 99% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة خلال سنة 2019.

IV-3- توزيع مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في سنة 2019 حسب حجمها

كما شهد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجزائر تطورا ملحوظا بدية من سنة 2001، فإن هذا العدد لم يقتصر على صنف معين من هذه المؤسسات وإنما كان يتوزع على مختلف الأصناف المعتمدة من طرف المشرع الجزائري لهذه المؤسسات، ومن أهم معايير تصنيف هذه المؤسسات هو معيار الحجم، وقد توزعت عليه هذه المؤسسات وفق ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة خلال سنة 2019 حسب الحجم

صنف المؤسسة	العدد	النسبة المئوية (%)
المؤسسات المصغرة (TPE)	1 157 539	97
المؤسسات الصغيرة (PE)	1 027	2.6
المؤسسات المتوسطة (ME)	4773	0.4
المجموع	1 193 339	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرية الإحصائية رقم 36 لوزارة الصناعة والمناجم، ص8.

توضح الأرقام المبينة في الجدول أعلاه أن المؤسسات المصغرة (TPE) تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المؤسسات الناشطة خلال سنة 2019، ويعود هذا بشكل أساسي إلى بساطة إجراءات أقامة هذه المؤسسات خاصة ما تعلق بصغر رأسمالها وكذا أنماط تسييرها مقارنة ببقية الأنواع من المؤسسات الأخرى،وقد بلغ عدد هذه المؤسسات 1157539 مؤسسة مصغرة، وهو ما يمثل حوالي 97% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما احتلت المؤسسات المتوسطة خلال نفس السنة المرتبة الثانية بمجموع 4773 مؤسسة، في حين قدر عدد المؤسسات الصغيرة بحوالي 1027 مؤسسة.

IV-4- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط سنة 2019

لقد أصبح النسيج المؤسساتي لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بتوزيع هذه المؤسسات على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي الإنتاجية العينية والخدماتية، وهو ما يعزز من فرصة مساهمة هذه المؤسسات في تنويع الاقتصاد الوطني والتخفيف من حدة تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات من جهة، والعمل على تلبية احتياجات السوق الوطني من مختلف السلع والخدمات، وبالتالي المساهمة في تخفيض الواردات، والجدول الموالي يوضح توزيع هذه المؤسسات حسب فرع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه خلال سنتي 2018 و2019.

جدول رقم4: توزيع وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنتي2018 و2019 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	2018	النسبة (%)	2019	النسبة (%)	معدل النمو(%)
الفلاحة	7168	0.63	7481	0.62	4.37
المحروقات، الطاقة والمناجم	2985	0.26	3066	0.26	2.71
البناء والأشغال العمومية	185137	16.21	190170	15.94	2.72
الصناعات التحويلية	99938	8.75	103693	8.69	3.76
الخدمات	585983	51.32	614375	51.49	4.85
الصناعات التقليدية	260652	22.83	247554	23.01	5.33
المجموع	1141863	100	1 193339	100	4.51

Source : Ministère de L'industrie et de Mines, Bulletin d'information statistique, N36, Edition Avril 2020, pp,11_13.

تبين أرقام الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة فروع النشاط الاقتصادي التي تستقطب أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ عدد المؤسسات الناشطة في هذا القطاع 585983 مؤسسة سنة 2018، ليرتفع هذا العدد إلى 614375 مؤسسة وهو ما يمثل حوالي 51.5% من إجمالي المؤسسات الموجودة، ويحتل نشاط النقل بصنفيه نقل الأفراد والسلع الوجهة الأولى للمؤسسات العاملة في مجال الخدمات، بالإضافة إلى الأنشطة الخدماتية المرتبطة بالمناولة، ثم في المرتبة الثانية يأتي قطاع الصناعات التقليدية الذي استحوذ على نسبة 23.01% من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة خلال سنة 2019، ثم يأتي قطاع فرع البناء والأشغال العمومية ثالثا بنسبة بلغت 15.94% سنة 2019، وقد استفاد هذا الفرع من النشاط الاقتصادي كثيرا من الفرص الاستثمارية التي أتاحتها برامج الاستثمارات العمومية بداية من سنة 2011، بينما كان نصيب القطاع الفلاحي محدودا جدا لم يتجاوز خلال سنة 2019 نسبة 1% من

إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائمة، ولعل هذا يُعزى بشكل أساسي إلى المخاطر التي أصبحت تهدد عوائد هذا القطاع، وأهمها التهديدات المتعلقة بتقلبات أسعار السلع الزراعية، والتي عادت ما تجعل الفلاحين يتكبدون خسائر باهظة، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية واضحة في التعامل مع وفرة الإنتاج وانخفاض الأسعار في فترات وفرة المنتوج، وكذا مواجهة أخطار التقلبات المناخية والكوارث البيئية على القطاع الفلاحي.

IV-5- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي

يُعتبر التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة معيارا مهما لقياس مستويات الاختلاف الموجودة على مستوى تركز وتوطين المشروعات الاقتصادية بين مختلف مناطق الوطن، وبالتالي درجة مساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، والجدول الموالي يوضع توزيع هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن.

جدول رقم5: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة خلال سنة 2019

المنطقة الجغرافية	العدد	النسبة المئوية (%)
الشمال	830438	69.59
الهضاب العليا	262340	21.98
الجنوب	100561	8.43
المجموع	1 193 339	100

Source : Ministère de L'industrie et de Mines, Bulletin d'information statistique, N36, Edition Avril 2020, p,11

تعكس الأرقام الواردة في الجدول رقم 5 تفاوتا كبيرا وواضحا في توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم الجغرافية الرئيسية في الجزائر، وهي المناطق الشمالية والهضاب العليا والصحراء، حيث نلاحظ أن معظم هذه المؤسسات تتركز في المدن الشمالية، بنسبة قدرها 69.59% من إجمالي عدد المؤسسات الناشطة خلال سنة 2019، ويرتبط هذا بشكل أساسي بالكثافة السكانية العالية في هذه المنطقة مقارنة ببقية المناطق، وما يتيحه ذلك من فرص نجاح بالنظر إلى حجم السوق المعتبر مقارنة ببقية المناطق، بينما يمثل نصيب الهضاب العليا حوالي 21.98% من هذه المؤسسات، في حين لم يتجاوز نصيب المناطق الصحراوية 8.43% من إجمالي هذه المؤسسات، والشكل الموالي يوضح بدرجة أكبر هذا التفاوت الكبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف المناطق الجغرافية الثلاث.

الشكل رقم 1: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2019

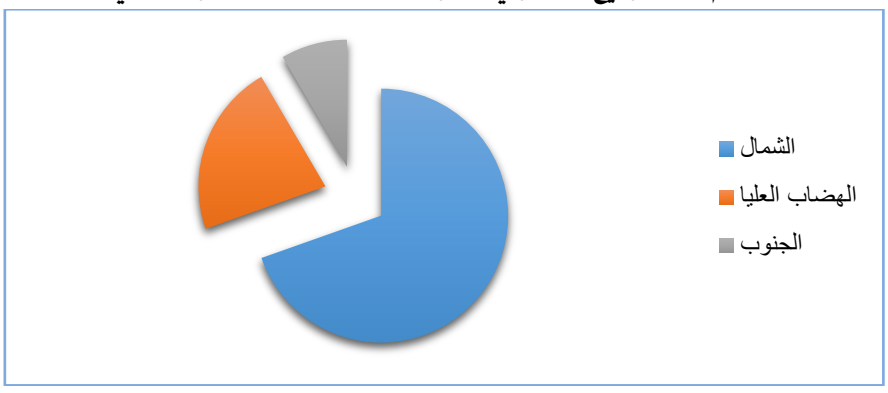

المصدر: اعتمادا على الأرقام الواردة في الجدول رقم 4 أعلاه

V- تقييم دور الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية (ANADE) في تطوير النشاط المقاولاتي (ANSEJ سابقا)

V-1- برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية ANADE (ANSEJ سابقا): أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

يوجد نوعان من تركيبة التمويل التي يقدمها الجهاز وهما تمويل ثنائي وتمويل ثلاثي، وبعد التعديلات التي أدخلتها الحكومة على هذه التركيبة في اجتماعها بتاريخ 2011/02/22 أصبحت كما يلي (حريزي، 2014/2013، الصفحات 124-125):

V-1-1- التركيبة المالية لإنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثنائي: وتتشكل التركيبة المالية من المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع ، والقروض بدون فائدة والتي يمكن اعتبارها قروضاً حسنة، وتمنحها الوكالة في حالة ما إذا خلت هذه القروض من الرسم على الخدمة، وتتغير قيمة المساهمة حسب قيمة الاستثمار.

ويمثل الجدول الموالي هيكل التمويل الثنائي فيANADE

الجدول رقم6: هيكل التمويل الثنائي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANADE

مستوى الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة ANADE
الاستثمار أقل من 5.000.000 دج	%71	%29
الاستثمار ما بين5.000.001.10.000.000دج	%72	%28

المصدر: المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومنشوراتها التعريفية على الموقع: **www.ansej.org.dz**

V-1-2- التركيبة المالية لإنشاء مؤسسة مصغرة بتمويل ثلاثي: تتشكل التركيبة المالية من: المساهمة المالية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة، القرض البنكي الذي تتحمل فوائده الوكالة وهذا.

الجدول رقم 7: هيكل التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANADE

مستوى الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض دون فائدة منANADE	القرض البنكي
الاستثمار أقل من 5.000.000 دج	% 01	% 29	% 70
الاستثمار ما بين 5.000.001.10.000.000دج	% 02	% 28	% 70

المصدر: المرسوم التنفيذي لإنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ومنشوراتها التعريفية على الموقع: **www .ansej.org.dz**

V-2- دور الوكالة في تطوير النشاط المقاولاتي

منذ إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996 (Agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat, 2020) وهي تعمل عاكفة من أجل تسهيل تحقيق الشباب المقاول الحامل لأفكار المشاريع الاقتصادية وتجسيدها في مشروعات اقتصادية حقيقية، تساهم من جهة في التنمية الاقتصادية الوطنية والدخل الوطني، ومن جهة أخرى في توفير مناصب الشغل والحد من تفاقم ظاهرة البطالة التي تجاوزت حاجز 30% في نهاية التسعينات من القرن الماضي، خاصة في ظل الأعداد الكبيرة من الشباب الذين يلتحقون سنويا بسوق العمل، وعلى رأسهم خريجي الجامعات، بمتوسط 300 ألف متخرج سنويا.

V-2-1- توزيع شهادات الأهلية والمطابقة الممنوحة من طرف الوكالة

لقد باشرت الوكالة نشاطها من إنشائها سنة 1996، وهذا من خلال العمل على تسهيل إجراءات منح الدعم الفني والمالي للشباب حاملي المشاريع، ومرافقتهم لتنفيذ مشاريعهم، وهذا طبعا في إطار القوانين المحددة لكيفية عمل الوكالة ومجالات تدخلها، وتمثل الأرقام الواردة في الجدول التالي توزيع عدد شهادات الأهلية والمطابقة الممنوحة من طرف الوكالة منذ تأسيها إلى غاية 2019/12/31 موزعة على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي.

جدول رقم8: توزيع شهادات الاعتماد الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط إلى غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	عدد شهادات الأهلية والمطابقة الممنوحة	النسبة (%)	عدد شهادات الأهلية الممنوحة	عدد شهادات المطابقة الممنوحة
الفلاحة	136600	19.01	136364	236
الصناعات التقليدية	80810	11.25	80558	252
البناء والأشغال العمومية	49997	6.96	49198	799
المياه	1598	0.22	1564	34
الصناعة	63676	8.86	63141	535
الصيانة	7295	1.02	7256	39
الصيد	2261	0.31	2256	5
الأعمال الحرة	14023	1.95	13496	527
الخدمات	236161	32.87	234615	1546
نقل البضائع	96875	13.48	96178	694
نقل الأشخاص	29214	4.07	27853	1361
المجموع	718510	100	712479	6031

Source : Ministère de L'industrie et de Mines, Bulletin d'information statistique, N36, Edition Avril 2020, p,26.

بلغ مجموع عدد شهادات الأهلية والمطابقة الممنوحة من طرف الوكالة إلى غاية نهاية سنة 2019 حوالي 718510 شهادة، كان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر منها بـ 236161 شهادة، متبوعا بالقطاع الفلاحي بـ136600 شهادة، ثم نشاط نقل البضائع بحوالي 96875 شهادة، ليحل نشاط الصناعات التقليدية في المرتبة الرابعة بحوالي 80810 شهادة، ويرتبط هذا التوزيع بشكل أساسي بسهولة ممارسة الأنشطة في هذه المجالات وبساطة إجراءات تكوين الملفات اللازمة للحصول على التمويل المناسب.

V-2-2- تطور عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة

تعكس الأرقام المتوفرة حول نشاط الوكالة منذ تأسيسها وإلى غاية 2019/12/31 تنوعا كبيرا في عدد المشاريع الممولة بين مختلف القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي من الأنشطة الإنتاجية والأنشطة الخدمية، وكذا تفاوت حجم الاستثمارات المحققة في كل فرع من هذه الفروع، والجدول التالي يوضح توزيع عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة خلال هذه الفترة بين مختلف المجالات وحجم المبالغ الإجمالية المستثمرة في كل مجال.

جدول رقم9: توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب نوع النشاط إلى غاية 2019/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة (%)	إجمالي المبلغ المستثمر (مليار دج)	التكلفة المتوسطة للمؤسسة المصغرة (مليار دج)
الفلاحة	58141	15	216.230	3.719
الصناعات التقليدية	43130	11	110.871	2.570
البناء والأشغال العمومية	34889	9	134.870	3.865
المياه	560	-	3.323	5.934
الصناعة	27352	7	129.921	4.749
الصيانة	10573	3	29.204	2.762
الصيد	1131	0.29	7.499	6.630
الأعمال الحرة	11917	3	32.084	2.692
الخدمات	108561	28	354.292	3.263
نقل البضائع	69915	18.2	179.324	5.096
نقل الأشخاص	18997	5	46.707	2.458
المجموع/المتوسط	**385166**	**100**	**1244.330**	**3.230**

Source : Ministère de L'industrie et de Mines, Bulletin d'information statistique, N36, Edition Avril 2020, p,26.

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن قطاع الخدمات قد استحوذ على النصيب الأكبر من عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، فهو يمثل 28% من إجمالي المشاريع الممولة، والتي بلغ عددها في هذا القطاع 108561 مشروعا، ثم يأتي قطاع نقل البضائع في المرتبة الثانية بنسبة 18.2% من إجمالي المشاريع وبعدد قدره 69915 مشروعا، وبذلك يستحوذ هذين القطاعين على ما يفوق 46 %من مجموع المشاريع الممولة، وهذه النسبة تعكس اهتمام وميول الشباب نحو هذين القطاعين اللذان يوفران إمكانية الأرباح السريعة وسهولة خلق المشاريع، بينما يحل قطاع الفلاحة في المرتبة الثالثة بمجموع 58141 مشروعا وهو ما يمثل نسبة 15% من إجمال المشاريع الممولة من طرف الوكالة، في حين حل قطاع الصناعات التقليدية في المرتبة الرابعة بمجوع 43130 مشروعا، أي بنسبة 11% من إجمال المشروعات.

V-2- 3- دور الوكالة في استحداث مناصب الشغل والحد من البطالة

ارتبطت الوكالة منذ اليوم الأول لإنشائها بهدف أساسي وهو العمل على رفع معدلات التشغيل والحد من البطالة خاصة لدى فئة الشباب، ومنهم بالأساس خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودون تمييز بين الجنسين من الذكور والإناث، والأرقام الواردة في الجدول التالي توضح توزيع مختلف المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ تأسيسها إلى غاية 2019/12/31 على القطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الجنسين، وعدد مناصب الشغل المستحدثة في كل هذه المشاريع.

جدول رقم10:عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة منذ تأسيسها إلى غاية 2019/12/31 حسب قطاع النشاط وحسب الجنس

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع الممولة لصالح الذكور	عدد المشاريع الممولة لصالح النساء	عدد مناصب الشغل المستحدثة	نسبة المشاريع النسوية %
الفلاحة	58141	55441	2700	137498	**5**
الصناعات التقليدية	43130	35793	7337	126514	**17**
البناء والأشغال العمومية	34889	34069	820	101121	**2**
المياه	560	535	25	2057	**4**
الصناعة	27352	23348	4004	78721	**15**
الصيانة	10573	10396	177	24350	**2**
الصيد	1131	1115	16	5549	**1**
الأعمال الحرة	11917	6439	5478	26714	**46**
الخدمات	108561	90550	18011	252806	**17**
نقل البضائع	69915	68817	1098	120369	**4**
نقل الأشخاص	18997	18516	481	43698	**3**
المجموع/ المتوسط	**385166**	**345019**	**40147**	**919397**	**10**

Source : Ministère de L'industrie et de Mines, Bulletin d'information statistique, N36, Edition Avril 2020, pp,26-27.

تبين الأرقام الوارد في الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المشاريع الممولة من الوكالة قد بلغ 919397 منصب عمل إلى غاية 2019/21/31، تتوزع بين مختلف قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بحوالي 252806 منصب شغل وهذا بسبب كثرة وتعدد الأنشطة الخدماتية الممولة من طرف الوكالة، ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الثانية بـ137498 منصبا مستفيدا في هذا الإطار من تنوع مجالات النشاط الفلاحي وتوزعها على مختلف مناطق وولايات الوطن، ليأتي قطاع الصناعات التقليدية ي المرتبة الثالثة بمجموع مناصب عمل مستحدثة في هذا القطاع قدره 126514 منصبا، ثم نشاط نقل البضائع والذي ضم 120369 منصب عمل مستحدث.

كما توضح أرقام الجدول أيضا حجم التفاوت الكبير المسجل بين الجنسين في عدد المشاريع الممولة، وهيمنة الذكور على عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في جميع القطاعات، وبقاء المقاولة النسوية في مستويات ضعيفة منذ نشأة الوكالة، فمثلا نجدها في قطاع الفلاحة لم تتجاوز نسبة 5% من إجمالي المشاريع الممولة، وحتى في قطاع الصناعة التقليدية الذي يعتبر ذو صلة أساسية بالحرف النسوية فإن نسبة المشاريع النسوية فيه لم تتعدى حاجز 17% من إجمالي عدد المشروعات في هذا القطاع، وأعلى نسبة مسجلة للمقاولة النسوية كانت في قطاع الأعمال الحرة حيث كان نصيب النساء منه هو 46% من إجمالي المشروعات الممولة من طرف الوكالة، لكن بعدد محدود جدا لم يتجاوز 5478 مشروعا؛ ويعزى هذا الانخفاض الكبير لنشاط المقاولة النسوية إلى غياب ثقافة المقاولة لدى فئات عريضة من النساء الجزائريات بكل شرائحهن خاصة الماكثات بالبيت.

VI- الخاتمة:

انطلاقا من التحليل الوارد في هذا البحث، يمكننا القول أن تحول الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق القائم على الحرية الاقتصادية والقطاع الخاصة منذ بداية تسعينات القرن الماضي، قد فرض على الجزائر المبادرة إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى توفير الإطار القانوني والتشريعي والمؤسساتي الكفيل بتطوير الاستثمار، وتنمية القطاع الخاص وتطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية، وبعث روح المقاولاتية لدى الشباب خاصة خريجي الجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وهذا عبر إنشاء العديد من أجهزة الدعم المالي والمرافقة التقنية، والتي سعت من خلالها الدولة إلى توفير الشروط الضرورية لمساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته الخاصة، وكان من أهم هذه الأجهزة جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الذي تم إنشاؤه سنة 1996 لهذا الغرض، والذي أصبح اسمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية منذ 2020/11/22، وقد خلص هذا البحث إلى مجموعة النتائج التالية:

VI-1- نتائج البحث:

- ✓ يمثل التمويل المصغر رافدا مهما من روافد تشجيع وتطوير النشاط الاستثماري والعمل المقاولاتي، لما يتيحه من فرص للفئات الهشة وأصحاب الدخول الضعيفة للنفاذ إلى مختلف الخدمات التمويلية؛
- ✓ تعتبر أجهزة وهيئات المرافقة المالية والتقنية المستحدثة من طرف الدولة مع بداية الإصلاحات الاقتصادية مطلع التسعينات أحد أهم الإجراءات التي ساهمت في تنشيط الاستثمار الخاص وتطوير دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لما تقدمه هذه الأجهزة والهيئات من خبرات ومرافقة للمقاولين الشباب؛
- ✓ تميزت أجهزة وهيئات التمويل المصغر في الجزائر بالتنوع _وإن كانت غير كافية_ وهو ما سمح لمختلف الفئات المجتمعية المعنية بالحصول على الخدمات المناسبة التي تحتاجها في هذا الإطار؛
- ✓ تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة، وقد حاولت كل من المقاربة الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية شرح ودراسة الدور المحوري للمقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل.
- ✓ من خلال الإحصائيات الوارد في البحث حول تطور النشاط المقاولاتي منذ سنة 2001، فقد لاحظنا توزع الأنشطة المقاولاتية على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة تلك التي لا تتطلب تكوينا نوعيا، أو رأس مال كبير؛
- ✓ كشفت الدراسة أيضا أن جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) أو (ANSEJ سابقا) قد لعب دورا محوريا ضمن مجموعة الأجهزة والهيئات المستحدثة لغرض تمويل ومرافقة الشباب المقاول في تنفيذ مشاريع وأفكار هؤلاء الشباب، رغم ما يشوب نشاطه من نقائص تقنية وعملية.

VI-2- مقترحات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذا البحث يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تطوير نشاط المقاولاتية وترقية ديناميكية إنشاء المؤسسات الجديدة في الجزائر، وكذا تطوير دور أجهزة وهيئات المرافقة ذات الصلة بهذا الأمر:

- ✓ زيادة الاهتمام بتطوير دور أجهزة المرافقة والتمويل الأصغر لتشمل أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، ولتصل إلى مختلف مناطق الوطن من أجل تسهيل نفاذ الفئات المعنية إلى هذه الأجهزة والحصول على خدماتها؛
- ✓ نشر ثقافة العمل الحر لدى الشباب خاصة خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني من خلال إدراج تدريس المقاولاتية ضمن المناهج الدراسية، والتنويع في طرق وأساليب التعليم المقاولاتي، والتوجه نحو الدراسات الميدانية في هذا الإطار وعدم الاكتفاء بالطرق التدريسية الكلاسيكية؛
- ✓ العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف الهيئات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل فيما بينها، والتخفيف من الإجراءات الإدارية، الوثائق والتراخيص الضرورية لإنشاء المؤسسات الجديدة والمدة التي تستغرقها.
- ✓ توجيه وتوطين المشاريع الجديدة في مختلف الفروع الاقتصادية حسب خصوصية ومؤهلات كل منطقة وحاجيات التنمية فيها؛
- ✓ إنشاء مراكز معلومات محلية تعمل على توفير مختلف المعلومات التي يحتاجها المقاول عن قطاعات النشاط الاقتصادي وفرص الاستثمار المتاحة على المستوى المحلي ومختلف المعلومات المتعلقة بالأسواق وتطورها؛

قائمة المراجع باللغة العربية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (1990/04/14). الأمر رقم 03-11 المتعلق بتنظيم النقد والقرض. *العدد 52* .

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2004/06/22). المرسوم التنفيذي رقم 04-13. 3.

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). المرسوم التنفيذي رقم 20-329. 9.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (10 أكتوبر 1993). قانون الاستثمار. *المرسوم التشريعي رقم 93-12* .

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2005). قانون المالية 2006. *العدد 85* ، 29.

6. الجودي محمد علي. (2015/2014). *نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة بسكرة*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

7. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء. (2006). *التمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات*.

8. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2020). تم الاسترداد من www.angem.dz

9. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2020). تم الاسترداد من www.angem.dz

10. بدراوي سفيان. (2015/2014). *ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول- دراسة ميدانية بولاية تلمسان*. تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

11. توفيق خذري، عماري علي. (بلا تاريخ). *المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة،دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة*. تاريخ الاسترداد 1 ماي, 2020، من https://ebook.univeyes.com

12. سليمان ناصر، عواطف محسن. (2013). القرض الحسن المصغر لتمويل الأسرة المنتجة. *ملتقى صفاقص الثاني حول المالية الإسلامية* (صفحة 3). تونس: جامعة صفاقص.

13. صالح صالحي. (2004). أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. *ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي*، (صفحة 172). القاهرة.

14. محمد الباي. (2015/2014). *دور التعلم التنظيمي في دعم وتعزيز تسيير المشاريع، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر*. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

15. مطاي عبد القادر، قسول أمين، بلقلة إبراهيم. (مارس, 2018). التمويل الأصغر في الجزائر الواقع والمأمول، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. *شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3* ، صفحة 135.

16. وزارة الشؤون الدينية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.marwakf-dz.org

17. ياسين حريزي. (2014/2013). دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان. سطيف: جامعة سطيف، الجزائر.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

18. Agence nationale d'appui et de développement de l'entreprenariat. (2020). Récupéré sur http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/

19. LA CAISSE NATIONALE D'ASSURANCE CHOMAGE. (2020). Consulté le 4 25, 2020, sur www.cnac.dz

20. Ministére de L'industie et de Mines. *Bulletin d'information statistique, N36,Edition Avril 2020.*

21. Mohamed Arezki Isli. *La création d'entreprise en Algèrie, Les cahiers du CREAD, n73,2005.* CREAD, Algerie.

22. YAGOUB MAROUA, e. a. (24-24 avril 2018). L'expérience du micro-finance en Algérie. *La promotion de l'inclusion financière en Algérie en tant que mécanisme de soutien au développement durable.* Ain Defla, Algerie: Université de KHemis Meliana.